المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: روسيا الاتحادية الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية: التداعيات والرؤى المستقبلية
اسم الكاتب: أ.م.د هيثم كريم صيوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2311
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 08:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

روسيا الاتحادية الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية : التداعيات والرؤى المستقبلية

أ.م.د هيثم كريم صيوان (*)

المقدمة

تعد روسيا الاتحادية دولة مؤثرة في الاحداث الدولية باقتصاد احتل المرتبة التاسعة عالميا وبعدد سكان بلغ (١٤٠) مليون نسمة، وهي منتج ومصدر رئيسي للموارد الطبيعية وخاصة الغاز والنفط الا انها تعاني من مشاكل بنيوية تعيق نهضتها فهناك مركزية شديدة في ادارة الاقتصاد تحت سيطرة الدولة تعززت اكثر بمجئ (بوتين) الطامح الى اعادة امجاد الامبراطورية الروسية لذا اتبع سياسة داخلية وخارجية متشددة تجاه الولايات المتحدة الامريكية ورفض حالة التوسع الغربي (الناتو) في مناطق النفوذ الروسية ، لذا كانت البداية مع جورجيا عام(٢٠٠٨) ، ثم تبعتها اوكرانيا وضم القرم عام ٢٠١٤ والتصعيد مع تركيا والتدخل العسكري في سوريا .

فبوتين يحاول اثبات قوة روسيا الاتحادية بانها قادرة على ممارسة دور فاعل ومؤثر في الاحداث الدولية فما حدث في اوكرانيا كان رد فعل روسي عنيف لما تخطط له الولايات المتحدة ومن ورائها الدول الاوربية في استمالة اوكرانيا الى حلف الناتو لذا جاء ضم القرم كرد فعل لحماية الوجود العسكري الروسي في القرم (الاسطول السادس) بعد ان استشعرت روسيا الاتحادية بان هناك محاولات لانهاء وجوده هناك وبالمقابل كانت ردة الفعل الامريكية والاوربية فرض عقوبات اقتصادية كوسيلة للضغط على موسكو لوقف تدخلها في أوكرانيا والانسحاب من القرم .

لذا يهدف البحث الى بيان ماهية العقوبات الاقتصادية الغربية ومعرفة اسبابها ومضامينها وايضا بيان تداعياتها على الاقتصاد الروسي وكذلك يهدف البحث الى رسم مشاهد مستقبلية والتي تشكل خيارات امام روسيا الاتحادية للتعامل مع الغرب عموما .

(*) كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين.

اما مشكلة البحث .. فتكمن في وجود حالة من عدم اليقين فيما اذ كانت العقوبات الاقتصادية الغربية اداة فاعلة تدفع بوتين للاستجابة للمطالب الغربية بخصوص الشأن الاوكراني .

في حين فرضية البحث تتمثل بمتوالية عكسية قوامها " ان تصاعد التأثيرات السلبية لفرض العقوبات الاقتصادية الامريكية و الاوربية على روسيا الاتحادية سيؤدي حتما الى تراجع مستويات او مؤشرات اداء الاقتصاد الروسي في غالبية قطاعاته الهامة ، لكن ليس بالشكل الذي يجعل بوتين يقدم تنازلات للغرب بخصوص اعادة جزيرة القرم الى اوكرانيا فروسيا الاتحادية اكثر قدرة على تحمل اعباء العقوبات مما يجعل امد حل مشكلة القرم يطول".

ويتناول البحث في محوره الاول العقوبات الاقتصادية اداة امريكية لادارة الصراع مع روسيا الاتحادية في حين المحور الثاني فخصص لاسباب فرض العقوبات على روسيا الاتحادية اما الثالث تطرق الى مضامين العقوبات الغربية، اما الرابع فيتناول تداعيات العقوبات على الاقتصاد الروسي واخيرا المشاهد المستقبلية المتاحة امام روسيا الاتحادية للتعامل مع الغرب جاءت بالمحور الخامس.

المبحث الاول/العقوبات الاقتصادية اداة امريكية لادارة الصراع مع روسيا الاتحادية

طالما كانت العقوبات اداة فاعلة ومؤثرة في العلاقات الدولية توظفها الدول القوية للتاثير في سلوك الغير، واوصى بها الرئيس الامريكي (وودرو ويلسون) عام ١٩١٩ ، كاستراتيجية ناجحة في التعامل الخارجي ووصفها بانها اداة فاعلة ومؤثرة سلمية اكثر ايلاماً من الحرب [١] .

واستخدمت العقوبات الاقتصادية في (١٦٥) حالة بين عامي (١٩١٤ و١٩٩٨)، وظفتها الولايات المتحدة الامريكية في (١١٥) حالة، واستخدمتها روسيا الاتحادية في

[١] رودريك ايليا ابي خليل ، العقوبات الاقتصادية الدولية في القانون الدولي بين الفعالية وحقوق الانسان ، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ط١، بيروت ٢٠٠٩ ،ص٩.

(٣٥) حالة بين (١٩٩٧-١٩٩٢)، كوسيلة للحصول على تنازلات سياسية من الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق .[٢]

وعرف قاموس كامبرج العقوبات الاقتصادية بانها "عقوبات تفرض من قبل دولة او منظمة دولية ضد اقتصاد دولة اخرى وقطع كل التعاملات الاقتصادية والتجارية معها من اجل اجبارها على اطاعة القانون الدولي وتبني سلوكيات متماشية مع الاعراف الدولية في التعامل الخارجي " .[٣]

وعرفت ايضاً " بانها التدابير الاقتصادية القسرية المتخذة ضد بلد واحد او اكثر في محاولة لفرض تغيير في السياسات والتصرفات التي تنتهجها" .[٤]

والعقوبات الاقتصادية تهدف الى خفض مستوى الرفاهية للدولة (الهدف) عن طريق فرض عزلة دولية يحرمها من الاستفادة من علاقاتها الاقتصادية الدولية في مجال التجارة والاستثمار والائتمان مما يولد تدهور اقتصادي داخلي يكون عامل ضاغط على النظام السياسي لتغيير مواقفه من التشدد الى التعاون .

وتعد العقوبات التقليدية اكثر ضررا بعموم السكان وليس بنخب السلطة في الدولة الهدف لذا حدث تحول في فكر ومضمون العقوبات باتجاه ما يسمى (بالعقوبات الذكية) التي تستهدف نخب السلطة المسؤولين عن مخالفتهم للقانون الدولي وتتمحور حول الاتي:[٥]

---

[٢] Sergei Karaganov, head of the Foreign and Defense Policy Council (Russia), 1997 . www3.nccu.edu.tw/.../Chapter%203%20%20Anatomy% .

[٣] Economic Sanactions,www.dictionary.cambridge.org/dictionary/english/economic-sanctions.

[٤] بيتر رودولف ، العقوبات في السياسة الدولية نظرة على نتائج الدراسات والابحاث ، ترجمة عدنان عباس علي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات ، ط١، ٢٠٠٧ ، ص١١.

[٥] تيم نبلوك ، العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط (العراق ،ليبيا ،السودان) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ط١، تموز ٢٠٠١ ،ص١٤ .وكذلك :

- Maria Bengtsson , Economic Sanctions Go Smart A human rights perspective , Department of Management, Economics and Business Law Political Science Master Thesis, May 2002 www.liu.diva-portal.org/smash/get/diva2:18527/FULLTEXT01.

١. فرض حظر على الاسلحة والمساعدة التقنية والمالية ذات الصلة بالقطاع العسكري وايضا يحظر تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج إلى البلدان المستهدفة .
٢. تجميد الأصول لنخب السلطة والكيانات والبنوك والشركات في الدولة المستهدفة بالعقوبات وايضا تعليق الائتمان والمنح وعدم اجراء اي تعاملات تخص توريد راس المال الى الدولة المستهدفة وكذلك حظر الاستثمار وتقييد الوصول إلى الاسواق المالية الدولية .
٣. حظر السفر وعدم اعطاء التأشيرات وتعليق النشاطات الدبلوماسية واغلاق السفارات وكذلك حظر مشاركة الدولة المستهدفة في النشاطات الثقافية والرياضية.

وطالما كان لدى الولايات المتحدة الامريكية خيارين لادارة اي صراع ينشأ مع غيرها من الدول هما :

١ . الدبلوماسية الاقتصادية القسرية من خلال توظيف الاقتصاد كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية.

٢ . الحسم العسكرية والتدمير الذي يعد خيار مكلف وغير محسوم النتائج ومرفوض دوليا .

والخيار الاول فيه وجهين هما :

أ الإغراء والترغيب لتعديل السلوك واستمالته إلى جانبها باستخدام مبدأ الجزرة ،اي ادخال البلد في شراكات اقتصادية او منحها مساعدات او توطين استثمارات فيها لتحقيق غايات وأهداف محددة .

ب العقوبات الاقتصادية باعتبارها اقل كلفة ومقبولة دولياً وتعد اجراء وسط بين الدبلوماسية والحرب وهذا ما ذهب اليه جوزيف ناي صاحب فكرة (القوة الناعمة) الى وصف الحرب بانها مكلفة مادياً وبشرياً ومرفوضة دولياً لذا تعد العقوبات الاقتصادية البديل الامثل للردع .[٦]

---

[٦] خلود الشيباني ، سياسة القوة الذكية في العلاقات الدولية على الموقع :
www.kshibany.blogspot.com/2011/11/blog-post_25.html

لذا فرضت الولايات المتحدة الامريكية العقوبات الاقتصادية على دول كثيرة من عام (١٩٦٠-٢٠١٥)، من اجل التضيق عليها اقتصادياً • واجبارها على الرضوخ لبنود القانون الدولي كما حصل مع العراق (١٩٩١- ٢٠٠٣) ، او لاحتواء تهديد محتمل للأمن والسلم الدوليين كما حصل مع إيران بسبب برنامجها النووي عام (٢٠٠٥) ، او لرفضها لفعل يصدر من دولة ما ، مثل ماحدث مع روسيا الاتحادية على اثر تدخلها في اوكرانيا عام(٢٠١٤) [٧] .

لذا وظف العقوبات الاقتصادية كأداة لادارة الصراع مع روسيا الاتحادية على اثر تدخلها في شرق اوكرانيا ودعمها للانفصالين وضمها لجزيرة القرم عام (٢٠١٤) من اجل إلحاق الضرر بالاقتصاد الروسي في محاولة اقناع بوتين بارتفاع تكاليف بقاءه على مواقفه تجاه الغرب عموما واوكرانيا بشكل خاصة حيث ان الكونغرس الامريكي سبق واصدر قانونا في ٩ نيسان (٢٠٠٧) يقضي بضرورة ضم اوكرانيا الى حلف الناتو .

وبالفعل العقوبات التي فرضت على ايران عام ٢٠٠٥ وتم تشديدها عام ٢٠١٢ ، أتت ثمارهما مع إيران وأجبرت حسن روحاني للدخول بمفاوضات وإيجاد تسوية سلمية لملفها النووي بمؤتمر فينا في تموز ٢٠١٥ ، ولكن هل ستحقق العقوبات اهدافها مع روسيا الاتحادية ؟

• كوبا ١٩٦٠، ايران ١٩٧٩، العراق ١٩٩٠، السودان ١٩٩٧ ، مينمار ١٩٩٧، شرق البلقان ٢٠٠١، زيمبابوي ٢٠٠٣، سوريا ٢٠٠٤، ايران ٢٠٠٥، بلاروسيا ٢٠٠٦، الكونغو ٢٠٠٦، لبنان ٢٠٠٧، كوريا الشمالية ٢٠٠٨ ، الصومال ٢٠١٠ ، ليبيا ٢٠١١، اليمن ٢٠١٢، ماغنتسكي (روسيا)٢٠١٢، ايران ٢٠١٢، جنوب السودان ٢٠١٣، روسيا ٢٠١٤ ، فنزويلا٢٠١٥ للمزيد ينظر:

-Jonathan Masters, U.S Sanction Programs, www.cfr.org/sanctions/economic-sanctions/p36259

[٧] د. هيثم كريم صيوان، آليات التوظيف الأمريكي، مركز المستقبل للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠١٥،على الموقع **http://mcsr.net/writer19**

[٨] د.نزار اسماعيل الحيالي، العلاقات الروسية الامريكية من الشراكة الاستراتيجية الى المنافسة الجيوسياسية ٢٠٠١-٢٠٠٨ ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية ، العدد ١٦ ،٢٠٠٩، ص٤٩.

المبحث الثاني / العقوبات الاقتصادية على روسيا الاتحادية : رؤية في الاسباب

طالما سعت روسيا الاتحادية للحفاظ على ما تبقى من "نفوذها" فاعلاً ومؤثراً في الجمهوريات السوفيتية السابقة خاصة (أوكرانيا، روسيا الاتحادية البيضاء، جورجيا، مولدافيا وأرمينيا وأذربيجان) فضلا عن دول اسيا الوسطى بالمقابل تعد الولايات المتحدة الامريكية تلك الدول مستقلة وذات سيادة ولها حرية الانخراط في شراكات اقتصادية وامنية دولية وبما يخدم مصالحها، لذا سعت الى ضم تلك الدول الى حلف الناتو الذي تعده روسيا الاتحادية مهددا لامنها ومجالها الحيوي [٩].

بعد الحرب الجورجية (٢٠٠٨)•، أطلق الاتحاد الأوروبي الشراكة الاقتصادية الشرقية مع دول أرمينيا وأذربيجان، روسيا الاتحادية البيضاء، جورجيا ومولدوفا وأوكرانيا، لبناء "منطقة مشتركة" تسودها الديمقراطية والاستقرار واقتصاد السوق وسيادة القانون وتوثيق الترابط مع العالم الغربي، تلك الشراكة اثارت روسيا الاتحادية التي اخذت تمهد لاقامة الاتحاد الاوراسي التي اتفقت عليه عام (٢٠٠٣)، مع روسيا الاتحادية البيضاء وكازاخستان واوكرانيا [١٠].

وأوكرانيا دولة مهمة للامن الروسي بسبب حجم التداخل الروسي / الاوكراني في مجال الدفاع والعلاقات الاقتصادية والتاريخية والثقافية القوية مع روسيا الاتحادية ومن خلالها يمكن لروسيا الاتحادية استعادة عظمتها المفقودة ونشر اساطيلها في المياه الدافئة ، فروسيا

---

[٩] جينيفر مدكالف ، حلف الناتو ، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ، مصر ٢٠٠٩ ،ص ٢١٣.

• اشدت التوتر بين روسيا وجورجيا وانتهى بالحرب عام ٢٠٠٨ بسبب توجهات الرئيس الجورجي (ميخائيل ساكاشفيلي) المعادية لروسيا ومحاولاته الانضمام الى حلف الناتو فالولايات المتحدة ارادت من جورجيا ان تكون ممر امن لخطوط نقل النفط دون دخول الاراضي الروسية ودعمت وجود نظام موالي لها واخذت روسيا تتدخل في تلك المنطقة لذا استغلت تدخل جورجيا في اقليمي ابخازيا واوسيتا الجنوبية لترد بقوة وتدخل عسكرياً في مناطق كبيرة من جورجيا في اب ٢٠٠٨ للمزيد ينظر : د.ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر الى فلاديمير بوتين ،الدار العربية للعلوم ناشرون ،ط١،بيروت ٢٠١٣،ص٢٤٤.

[١٠] للمزيد ينظر : بافل باييف ، القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن العظمة الروسية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات ،ط١، ٢٠١٠،ص٢٨٠ .

الاتحادية بوجود اوكرانيا يمكن بناء امبراطورية لكن بدونها تبقى مجرد دولة شرق اوربية كما اشار الى ذلك زبيغينو برجنسكي في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) [١] .

ارادت اوكرانيا الانضمام الى حلف الناتو والاتحاد الاوربي في مايو(٢٠٠٢)، مما أثار حفيظة روسيا الاتحادية الا انها دعمت الرئيس الأوكراني (يانوكوفيتش) الذي تسلم السلطة عام (٢٠١٠)، وأعلن صراحة رفض عضوية حلف الناتو بسبب الضغط الروسي عليه ، عاودت أوكرانيا واعلنت عن رغبتها في توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني من عام(٢٠١٣) ، الا ان الرئيس (فيكتور يانوكوفيتش) تراجع عن توقيع الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي ووقع اتفاقا مع روسيا الاتحادية للحصول على قرض إنقاذ بلغ (١٥)مليار دولار ، وكان هذا الاجراء الشرارة التي فجرت ازمة اوكرانيا وتعالت الاحتجاجات الشعبية في ميدان كييف في ٧ تشرين الثاني عام (٢٠١٣)، على اثر عدم توقيع الشراكة مع الاتحاد الاوربي وبادرت الحكومة لقمع الانتفاضة بالقوة، مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا [٢] [١] .

وفي ٢٢ شباط(٢٠١٤)، فر الرئيس يانوكوفيتش إلى روسيا الاتحادية واستولت المعارضة على البرلمان الأوكراني ، وفي يوم ٢٧ شباط(٢٠١٤) ، وافق البرلمان الأوكراني على انتخاب حكومة جديدة برئاسة ارسيني ياتسينيوك ، لتقوم بالإصلاح في أوكرانيا ، وأعلنت الحكومة الجديدة ولائها للغرب ووافق البرلمان على إجراء انتخابات في ٢٥ مايو(٢٠١٤) ، ألا أن روسيا الاتحادية أدانت الحكومة الجديدة باعتبارها حكومة غير شرعية جاءت بالقوة وأرسلت قواتها للاستيلاء على منطقة شبه جزيرة القرم والذي عدته الدول الغربية وأمريكا احتلال روسي وانتهاك واضح للقانون الدولي .

وجرى استفتاء في شبه الجزيرة في ١٦ مارس (٢٠١٤)، انتهى بتصويت (٩٦,٧٧ ٪) من السكان للانضمام الى روسيا الاتحادية ، ووقع الرئيس الروسي (فلاديمر بوتين) في ١٨

---

[١] زبيغينو برجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى اللعبة الامريكية ومتطلباتها ، ترجمة امل الشرقي ، الاهلية للنشر ، ١٩٩٧، ص١٢٦.

[١] د. قاسم محمد عبيد ود. محمد ميسر فتحي ، الازمات الدولية ومستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية (الازمة السورية والاوكرانية انموذجاً) مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية ، العددين (٤٣ و٤٤) ، ٢٠١٦ ،ص ٨٥ .

آذار(٢٠١٤) بعد تصويت الكرملن وبأغلبية ساحقة على مرسوم يعترف بشبه جزيرة القرم باعتبارها دولة مستقلة، وهنا وضعت امريكا امام خيارين اما الحرب او العقوبات الاقتصادية وبالفعل فرضت وبمساندة الدول الأوربية عقوبات اقتصادية لاجبار بوتين للعدول عن موقفه وقال الرئيس الامريكي باراك اوباما (أن العقوبات الاقتصادية ستكون مؤلمة بالشكل الذي سيجبر بوتين لتحسين سلوكه) [٣] .

وتوعد بفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية اذا زادت روسيا الاتحادية من تدخلها في شرق اوكرانيا• وتهديدها لامن وسيادة اوكرانيا وعدم ارجاع القرم اليها .

المبحث الثالث / مضامين العقوبات الغربية على روسيا الاتحادية

العقوبات الغربية هي من طبيعة العقوبات الذكية صدرت بناءا على قرارات تنفيذية من الكونغرس الامريكي ومجلس التدابير التقيدية لدول الاتحاد الاوربي كرد فعل على التدخلات الروسية في اوكرانيا وضم جزيرة القرم اليها عام ٢٠١٤ واستهدفت اهم القطاعات المهمة في روسيا الاتحادية (الدفاع ،الطاقة ، البنوك) وسنحاول استعراض مضامين تلك العقوبات وحسب الاتي :

اولاً : عقوبات الاتحاد الاوربي :

صدرت العقوبات من قبل مجلس التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي (CFSP) ، باعتباره الجهة المعنية بفرض وتنفيذ العقوبات وتوزعت على [٤] :

---

[١٣] Western Sanctions And Rising Debts Are Already Strangling The Russian Economy,
http://www.forbes.com/sites/paulroderickgregory/2014/08/28/western-sanctions-and-rising-debts-are-already-strangling-the-russian-economy/.

• تعد اوكرانيا ثاني اكبر دولة في اوربا الشرقية مساحتها (٦٠٤)كيلو متر مربع وعدد سكانها يبلغ (٤٦ مليون نسمة) تحتل المرتبة ٢٩ عالميا من حيث حجم الاقتصاد وتعدد دولة شحيحة الطاقة، تتالف اوكرانيا من ٢٤ محافظة اضافة الى القرم كمنطقة لها حكم ذاتي وهناك عرقين للشعب الاوكراني الاول يتمثل بالقومية الاوكرانية يعتنقون المذهب الكاثوليكي ويسكنون في المناطق الغربية ويشكلون ٧٧% من مجموع السكان في اوكرانيا ،والثاني هم من اصل روسي يتحدثون باللغة الروسية ويتبنون المذهب الارثوذكسي ونسبتهم ١٧% من السكان ويتوطنون المناطق الشرقية والباقي هم اقليات ذات اصول بيلاروسية ورومانية وتعاني اوكرانيا من مشكلة غياب الهوية الوطنية والاندماج الوطني مما رتب انقسامات داخلية بشأن الولاءات الى روسيا والغرب للمزيد ينظر : د.رعد قاسم صالح ، تحليل الازمة الاوكرانية بعدسات جيوستراتيجية ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ،بغداد ،العدد ٤٥، ٢٠١٤،ص٢٧١.

أ القيود المفروضة على شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول :

حيث صدر القرار (٦٩٢) لعام ٢٠١٤ وتضمن :

- فرض حظر على الواردات من السلع ذات المنشأ من شبه جزيرة القرم أو سيفاستوبول إلا إذا لديهم شهادات اوكرانية.
- حظر الاستثمار الاجنبي في شبه جزيرة القرم ولم يعد بوسع الأوروبيين والشركات القائمة بين الاتحاد الأوروبي شراء العقارات أو الكيانات في شبه جزيرة القرم، وتمويل شركات القرم أو الخدمات ذات الصلة .
- فرض حظر على تقديم الخدمات السياحية في شبه جزيرة القرم أو سيفاستوبول ومنع وصول السفن السياحية الأوروبية الى موانئ شبه جزيرة القرم، وهذا ينطبق على جميع السفن التي تملكها أو يسيطر عليها الاوربيين أو ترفع علم دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.
- عدم تصدير السلع والتكنولوجيا لقطاعي النقل والاتصالات والطاقة أو التنقيب عن موارد النفط والغاز والمعادن للشركات العاملة في شبه جزيرة القرم .
- حظر كل الخدمات الاخرى والسمسرة والبناء أو الهندسة التقنية المتعلقة بالبنية التحتية وفي جميع القطاعات المهمة في جزيرة القرم .

ب تدابير تستهدف التعاون والتبادلات مع روسيا :

في ١٦ تموز(٢٠١٤) ، طلب المجلس الأوروبي من بنك الاستثمار الأوروبي وقف كل عمليات التمويل لروسيا الاتحادية ومن قبل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، وكذلك فرض حظر على مواطني الاتحاد الأوروبي والشركات الاوربية بان لا تتعامل بيعاً وشراءاً لسندات وأسهم العائدة لـ [١] [٥] :

- البنوك الروسية الكبرى الخمسة المملوكة للدولة.
- ثلاث اكبر شركات للطاقة في روسيا الاتحادية .

---

[١] للمزيد ينظر : Council of the European Union , press office , EU restrictive measures, Brussels, 29 April 2014 . http://europa.eu/newsroom/highlights/special-coverage/eu_sanctions/index_en.htm

[٢] Commission Guidance note on the implementation of certain provisions of Regulation (EU) No 833/2014, European Commission , www.europa.eu/newsroom/highlights/special-coverage/eu_sanctions_en

- ثلاث اكبر شركات للدفاع الروسية .
- الشركات التابعة العاملة خارج الاتحاد الأوروبي من الجهات أعلاه .
- يحظر كل ما يتعلق بإصدار الصكوك المالية .
- عدم تقديم القروض الى الجهات المذكورة أعلاه.
- حظر استيراد وتصدير الأسلحة والمواد ذات الصلة من و إلى روسيا الاتحادية .
- حظر على صادرات السلع ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيا للاستخدام العسكري في روسيا الاتحادية .
- حضر على تصدير المعدات المتعلقة بالطاقة والتكنولوجيا لروسيا الاتحادية التي تتطلب ترخيص مسبق من السلطات المختصة في الدول الأعضاء في الاتحاد الاوربي خاصة المتعلقة بالتنقيب عن النفط والإنتاج في المياه العميقة من (١٥٠) متر أو في المنطقة البحرية بالقطب الشمالي والمشاريع التي تستثمر في النفط الصخري.
- حظر على الخدمات اللازمة لدعم المشاريع الخاصة بالحفر النفطي، وخدمات إنجاز وتوريد السفن العائمة المتخصصة .
- تعليق تنفيذ برامج التعاون الثنائي والإقليمي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية وفي كافة المجالات .

ثانياً : مضامين العقوبات الامريكية :

في كانون الاول(٢٠١٤)، وقع الرئيس الامريكي على قانون دعم الحرية لاوكرانيا وسبق ذلك اصدار ثلاث اوامر تنفيذية ، الاول الأمر التنفيذي(١٣٦٦٠)، وقعه الرئيس باراك أوباما يوم ٦ اذار لعام(٢٠١٤) ، ثم الامريين (١٣٦٦١ و١٣٦٦٢) في ١٧ آذار و٢٠ اذار(٢٠١٤) وتمحورت حول الاتي [٦] :

أتجميد اصول شخصيات مقربة من فلاديمير بوتين .

ب تجميد الأصول للشركات والبنوك المملوكة للدولة والشركات المنتجة للأسلحة بشكل خاص .

---

[١] ينظر القرار ١٣٦٦٠ و ١٣٦٦١ و١٣٦٦٢ على موقع البيت الابيض في ادناه :
https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/03/06/executive-order-blocking-property-certain-persons-contributing-situation

ج. فرض قيود على تمويل الشركات الروسية الكبرى .
د. فرض قيود على صادرات التكنولوجيا المرتبطة بقطاع النفط والطاقة فضلا عن السلع ذات الاستخدام المزدوج .
هـ . فرض تقيد في مجال خدمات الطاقة .
و. فرض حظر على سفر الشخصيات المتنفذه في روسيا الاتحادية (تدابير دبلوماسية) .

المبحث الرابع / تداعيات العقوبات الاقتصادية الغربية على الاقتصاد الروسي

هناك كلف اقتصادية ستتحملها روسيا الاتحادية جراء العقوبات الغربية عبر عنها (أليكس أوليوكاييف) وزير الاقتصاد الروسي حيث اشار الى ان العقوبات الغربية احدثت تاثيرا كبيرا على اقتصاد روسيا الاتحادية المتازم والمتدهور [١].

وهنا نميز بين نوعين من الآثار لتلك العقوبات هما :

اولاً / الآثار الاقتصادية الكلية على الاقتصاد الروسي :

ونشير الى اهمها بالاتي :

١. انخفاض معدل نمو الاقتصاد الروسي :

العقوبات الاقتصادية المتزامنة مع تهاوي اسعار النفط عالميا• ألقت بضلالها على معدل النمو الاقتصادي الروسي ، فنسبة مساهمة عوائد النفط في (GDP) انخفضت إلى (٨،٦%) لعام ٢٠١٥ ، بعد أن كانت (١٠،٤%) لعام ٢٠١٤،

[١] اثر العقوبات الغربية على الاقتصاد الروسي
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/6/29

•كان سعر النفط (١٢٠) دولار للأعوام ٢٠١٢ و٢٠١٣ ، تهاوى السعر بشكل مفاجئ وسريع ومنذ منتصف عام ٢٠١٤ هبط الى ما دون (٥٠) دولار عام ٢٠١٥ ، واستمر التهاوي بالسعر خلال عامي (٢٠١٥ – ٢٠١٦)، اذ وصل الى(٣٠) دولار للبرميل في منتصف كانون الثاني من عام ٢٠١٦ الا انه تحسن بشكل طفيف حيث وصل الى (٤٧) دولار في حزيران من العام نفسه ، مما يعكس ارتفاع في معنويات المستثمرين فضلا عن انخفاض سعر الدولار وزيادة في الطلب بشكل طفيف خاصة الطلب الاسيوي فضلا عن تعطل الامدادات في عدد من الدول المصدرة للنفط (العراق ونيجيريا والولايات المتحدة والامارات العربية). الأهم من ذلك، نلاحظ ان لاول مرة في وعلى اساس سنوى انخفاض في إنتاج النفط الأمريكي وحسب معلومات الطاقة الأمريكية في الربع الاخير من عام ٢٠١٦ فان إنتاج النفط الأمريكى انخفض بنسبة بلغت (١٢%) اقل من العام ٢٠١٥ للمزيد ينظر:
Global Economic Prospects, June 2016.P4

فضلا عن العقوبات الاقتصادية الغربية دفعت باتجاه مزيد من الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي فبعد أن بلغ (٢،٢٣١،٨٤) تريليون دولار عام(٢٠١٣)، انخفض إلى (١،١٣٢،٧٤) تريليون دولار عام ٢٠١٦، و تهاوى معدل النمو الاقتصادي من (٤،٥%) عام ٢٠١٠ ، إلى (٠،٩%) عام ٢٠١٤ ، وبلغ معدل نمو سالب (-٣،٨%) عام ٢٠١٥ و (-٠،٦) في عام ٢٠١٦ . كما في جدول(١).

جدول (١)

معدل النمو الاقتصادي الروسي ٢٠١٠ – ٢٠١٦

السنة	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي تريليون دولار
٢٠١٠	٤،٥	١،٦٢٦،٥٧
٢٠١١	٤،٣	٢،٠٣١،٧٧
٢٠١٢	٣،٤	٢،١٧١،٧٤
٢٠١٣	١،٢	٢،٢٣١،٨٤
٢٠١٤	٠،٩	٢،٠٢٩،٦٢
٢٠١٥	٣،٨-	١،٣٢٤،٧٣
٢٠١٦	٠،٦-	١،١٣٢،٧٤

- Russia GDP , www.tradingeconomics.com/russia/gdp-growth-annual
- World bank, www. data.albankaldawli.org/country/russian-federation
-Russia: Gross domestic product (GDP) in current prices from 2010 to 2020 (in billion U.S. dollars),www.statista.com/statistics/263772/gross-domestic-product-gdp-in-russia/.

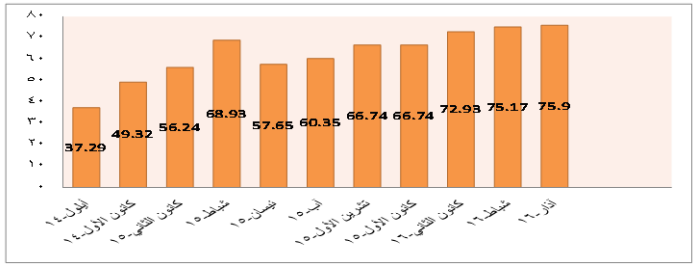
٢. تدهور العملة الروسية وارتفاع معدل التضخم وهروب رؤوس الاموال الى الخارج :

تأرجح سعر صرف الدولار مقابل الروبل طيلة الفترة بين عام ٢٠٠٠ و٢٠١٠ بين (٢٦ – ٢٨) روبل للدولار الواحد ، لكن العقوبات الغربية زادت من تدهور قيمته في نهاية عام (٢٠١٤) فقد وصل سعر صرف الدولار الى (٤٩) روبل وزاد الى (٦٦) روبل بنهاية عام(٢٠١٥) وبلغ ذروته في عام ٢٠١٦ حيث سجل الدولار الواحد (٧٣) روبل وبلغ في شهر اذار عام ٢٠١٦ (٧٦) روبل . كما مبين في الشكل(١)

.

[١٨] www.en.wikipedia.org/wiki/Russian_financial_crisis_(2014%E2%80%93present).

شكل (١) سعر صرف الدولار مقابل الروبل الروسي للفترة ٢٠١٤– ٢٠١٦



وحاول البنك الروسي ان يضخ (٣٠)مليار دولار لدعم الروبل لوقف تدهور العملة في عام ٢٠١٥ ، والذي اثر على الاستثمار المحلي والأجنبي وسبب ارتفاع نفقات التشغيل وخاصة شركات النفط حيث ان (٨٠%) من نفقاتها مقومة بالروبل ، لذا تلك الشركات خسرت ما يقارب من (٣٠%) من راسمالها بسبب انخفاض قيمة الروبل .

وكذلك حدث نقص كبير في السيولة الأجنبية لدى البنوك الروسية بسبب هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وبالرغم من قيامها برفع سعر الفائدة إلا أن هذا الإجراء لم يحد من تدفق رؤوس الأموال الى خارج روسيا الاتحادية ، حيث بلغ متوسط صافي تدفقات رأس المال الى الخارج من القطاع الخاص (٥٧) مليار دولار سنويا للفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٣)، زادت الى (١٥٧) مليار دولار عام ٢٠١٤، فهناك سحب كبير للودائع من البنوك الروسية مما اثر على السيولة المالية داخل الاقتصاد الروسي رغم الإجراءات الخاصة برفع أسعار الفائدة التي سجلت أعلى معدل لها في شهر تشرين الثاني ٢٠١٤، إذا بلغت (١٧%) ثم انخفضت إلى (١٤%) في نيسان ٢٠١٥، واستقرت عند (١١%) في تشرين الثاني ٢٠١٥ ، إلا ان ذلك الأجراء لم يحد من هروب رأس المال إلى الخارج .

[١] James Henderson, Key Determinants for the Future of Russian Oil Production and Exports, April 2015, Oxford Institute for Energy Studies p25.

[٢] Ellen Simon, How Long Can Russia Survive With Low Oil Prices?, http://www.investopedia.com/articles/personal-finance/042415/how-long-can-russia-survive-low-oil-prices.asp

ومن خلال الجدول (٤) نجد ان صافي تدفقات راس المال الداخل الى القطاع المصرفي الروسي انخفض من (٦٤) مليار دولار بداية عام ٢٠١٤ ، إلى (٣٦،٢) مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٤ ، وتهاوى الى(٢٨،٦) مليار دولار عام ٢٠١٥ ، وكذلك تدفقات راس المال في القطاعات غير المصرفية انخفضت من (٥٧،١) مليار دولار في بداية عام ٢٠١٤ الى (٣٣،٢) مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٤ ، وتهاوت الى(٢٣) مليار دولار عام ٢٠١٥ .

جدول (٤)

صافي تدفقات راس المال إلى القطاع المصرفي وغير المصرفي (مليار دولار)

السنة	صافي تدفق راس المال الى القطاع المصرفي	القطاعات غير المصرفية
بداية ٢٠١٤	٦٤،٨	٥٧،١
نهاية ٢٠١٤	٣٦،٢	٣٣،٢
٢٠١٥	٢٨،٦	٢٣،٩

-World Bank Group ,Russia Economic Report September 2015,p12.

مما اثر على استقرارية النظام المالي في روسيا الاتحادية بسبب ضغط السيولة وارتفاع التضخم الناجم عن انخفاض قيمة الروبل الذي رفع بدوره أسعار السلع والخدمات المستوردة بالروبل وكذلك ارتفعت أسعار المواد الغذائية بسبب قيام روسيا الاتحادية بفرض حظر على واردات الغذاء الغربية•،وبلغ التضخم في أسعار المواد الغذائية (١١،٤ %) ومعدل التضخم عموما ارتفع من (٥،١ %) عام ٢٠١٢ وصل إلى(٧،٨ %) عام ٢٠١٤ ،ثم ارتفع الى (١٥،٥ %) عام ٢٠١٥ كما موضح في الجدول (٢) .

[1]

• اتخذت روسيا بعض الخطوات الانتقامية نتيجة فرض العقوبات عليها مثل حظر بعض الواردات الغذائية، بما في ذلك المنتجات الأوكرانية (الألبان) والتفاح البولندي ، ولحم البقر الأسترالي، لحم الخنزير من مختلف الدول المجاورة والفواكه من موليدفيا و الدجاج الامريكية وكذلك منع شركات الطيران الاوربي من توجيه الرحلات الطويلة لآسيا عبر سيبيريا باعتباره أقصر طريق وأرخص كلفة للمزيد ينظر :

-Neil Macfaquhar , Putin Urges Economic Retaliation for Sanctions Over Ukraine Conflict, www.nytimes.com/2014/08/06/world/europe/putin-urges-economic-retaliation-for-sanctions-over-ukraine-conflict.html?_r=0

[1] Russia Monthly Economic Developments November 2014, the world bank ,www.worldbank.org/en/country/russia/brief/monthly-economic-developments .also Russia Economic Report 2015, p32.

جدول (٢)

معدل التضخم في الاقتصاد الروسي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ (%)

السنة	معدل التضخم
٢٠١٢	٥،١
٢٠١٣	٦،٨
٢٠١٤	٧،٨
٢٠١٥	١٥،٥

- **Russia Economic Report 2015, p32.**
- **Russia Monthly Economic Developments November 2014, the world bank ,www.worldbank.org/en/country/russia/brief/monthly-economic-developments**

٣. تراجع الفائض في الميزان التجاري الروسي :

العقوبات الاقتصادية اثرت على علاقات روسيا الاتحادية التجارية مع الدول الغربية لذا نلاحظ انكماش حجم التجارة الخارجية الروسية من جانب وانخفاض في عوائد تصدير النفط من جانب اخر بسبب انخفاض الاسعار عالمياً ، هذا الوضع دفع الى تراجع الفائض في الميزان التجاري الروسي فبعد ان سجل عام ٢٠١١ فائض قدره (١٩٣) مليار دولار تراجع الى (٧١) مليار دولار في عام(٢٠١٦) .ينظر جدول (٣) [٢]

جدول (٣) الفائض في الميزان التجاري الروسي ٢٠١١-٢٠١٦ (مليار دولار)

	الصادرات	الواردات	الفائض التجاري
٢٠١١	٥١٧،٢٠٣	٣٢٣،٨١٥	١٩٣،٣٨٨
٢٠١٢	٥٢٩،٩٨٣	٣٣٧،٧٥٥	١٩٢،٢٢٨
٢٠١٣	٥١٩،٥٨٩	٣٤٣،٦١٦	١٧٥،٩٧٣
٢٠١٤	٤٩٦،٨٦٣	٣٠٦،٧٦٢	١٨٧،١٠٢
٢٠١٥	٣٤٠،٧١٧	١٩٤،٣٤٢	١٤٦،٣٧٥
٢٠١٦	٢٢١،٣٦٨	١٥٠،٠٧٤	٧١،٢٩٤

- جدول اعداد الباحث باعتماد على :

- **Center Bank of Russia and Russia Balance of Trade,www.tradingeconomics.com/russia/balance-of-trade.**

[٢] **Center Bank of Russia and Russia Balance of trade, www.tradingeconomics.com/russia/balance-of-trade**

٤. انخفاض التصنيف الائتماني للاقتصاد الروسي وتراجع الاستثمارات :

ادت العقوبات الى اهتزاز الثقة في بيئة الإعمال الروسية ورفعت تكاليف الإعمال فيها، والعقوبات الاقتصادية وما ترتب عليها من تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي فضلا عن المخاطر الجيو سياسية التي خيمت على روسيا الاتحادية بسبب موقفها المتشددة في اوكرانيا دفعت الى اهتزاز الثقة ببيئة الاعمال في روسيا الاتحادية ورفعت من مخاطر الاستثمار فيها فضلا عن توقف الكثير من الشركات الاجنبية عن الاستثمار في روسيا الاتحادية وانسحاب الموجود منها خارج روسيا الاتحادية لذا خفضت وكالة (موديز) التصنيف الائتماني للاقتصاد الروسي من "مستقر" إلى "سلبي" بسبب التوقعات السلبية المرتبطة بالآفاق الاقتصادية لروسيا الاتحادية وكذلك وكالة(ستاندرد اندبورز) خفضت التصنيف الائتماني لروسيا الاتحادية من (+BB) الى(BBB) .[٣]

ومن خلال الجدول (٣) نجد ان حجم الاستثمار الاجنبي الوافد الى روسيا الاتحادية بلغ (٥٣) مليار دولار الا انه اخفض خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ الى (٢٩) و (٩) مليار دولار على التوالي وحسب ما جاء في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٦.

جدول (٣)

الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الروسي (٢٠١٣. ٢٠١٧) مليار دولار أمريكي

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
حجم الاستثمار الأجنبي	٣٦،٨٦٨	٣٠،١٨٨	٥٣،٣٩٧	٢٩،١٥٢	٩،٨٢٥

. الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- World investment Report 2016, Annex Table 1 ,p199

٥. تراجع احتياطي الدولة الروسية :

في عام ٢٠١١ ونتيجة لارتفاع أسعار النفط نجد أن نسبة الاحتياطيات الروسية تزايدت بشكل كبير حتى وصلت الى (٥٤٥،٠١٢) مليار دولار ، وبعد فرض العقوبات الغربية على روسيا الاتحادية لعام(٢٠١٤) وتهاوي اسعار النفط نجد نسبة الأنفاق من الاحتياطيات الروسية أخذت بالارتفاع من اجل توفير السيولة داخل

[٣] **Thomas Grove and Darya Korsunskaya S&P downgrades Russia's sovereign credit rating to 'junk', www. in.reuters.com/article/us-russia-rating-**downgrade-idINKBN0KZ25920150126

الاقتصاد الروسي وللدفاع عن الروبل لذا نجدها انخفضت الى (٣٨٥،٤٦٠) مليار دولار عام ٢٠١٤ ثم الى (٣٦٩،٦٤٠) مليار دولار عام ٢٠١٥. ينظر جدول (٥).

الجدول (٥)

الاحتياطي النقدي الاجنبي الروسي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ (مليار دولار)

السنة	الاحتياطي النقد الاجنبي
٢٠١٠	٤٧٩،٣٧٩
٢٠١١	٥٤٥،٠١٢
٢٠١٢	٥٣٧،٦١٨
٢٠١٣	٥٠٩،٥٩٥
٢٠١٤	٣٨٥٤٦٠
٢٠١٥	٣٦٩٦٤٠
٢٠١٦	٣٩٠٧٤١

- International Reserves of the Russian Federation, Bank of Russia, 2000–2016 www.cbr.ru/eng/hd_base/?PrtId=mrrf_m

٦. الاثر على قطاع النفط والغاز الروسي :

استهدفت العقوبات الغربية قطاع الطاقة وشركات النفط الروسية الكبرى مثل شركة لوك اويل ، غازبروم ، ترانسفنت ،نوفتك ، وغيرها) وأدت الى الاتي :

- اوقفت كل المشاريع الاستكشافية المشتركة مع اهم الشركات الامريكية والاوربية العاملة في منطقة القطب الشمالي مثل شركة (إكسون موبيل) و(ايني) و(شتات أويل)، وشركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) وغيرها.
- حرمت الشركات النفطية الروسية من الاستثمارات الاجنبية و التكنولوجية الغربية المتقدمة التي هي بامس الحاجة اليها فروسيا الاتحادية تعتمد على الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي في استيراد التكنولوجيا المتقدمة للتنقيب عن النفط والغاز فمنصات النفط والمضخات الهيدروليكية للنفط تأتي من ألمانيا وأوكرانيا، و إيطاليا والولايات المتحدة .
- حرمت الشركات النفطية الروسية من الحصول على مساعدات مالية او قروض من الخارج وهذا ينطوي على اثر مستقبلي يتمثل بعرقلة تنفيذ الخطط الاستثمارية الروسية للتطوير قطاع الطاقة فروسيا الاتحادية تعاني من شحة التمويل ، لذا يمكن القول ان العقوبات استهدفت المشاريع المستقبلية

للنهوض بقطاع الطاقة الروسي وبالتالي التأثير على قوة روسيا الاتحادية النفطية [٤] [٢].

٧. صناعة الدفاع الروسية :

العقوبات اضرت تكنولوجياً بصناعة الدفاع الروسية الذي يعتمد على الخارج في استيراد المكونات الالكترونية الداخلة في صناعة السفن والمعدات الفضائية والصواريخ والطائرات ..الخ وكذلك فقدت روسيا الاتحادية شركتها العسكرية مع اوكرانيا والغرب حيث رئيسها (بيترو بوروشينكو) في عام(٢٠١٥) الى فرض حظر على ما يقارب من (٢٤٣) شركة روسية من العمل على الاراضي الاوكرانية [٥].

فاوكرانيا متغير مهم في صناعة الدفاع الروسية ولها ميزة في إنتاج الوقود السائل الثقيل الذي تحتاجه الصناعة العسكرية الروسية وكذلك هناك حصص كبيرة للشركات الروسية في شركات الدفاع الاوكرانية ومن جانب اخر العقوبات استهدفت شركات السلاح والصناعة العسكرية الروسية والتي لها استثمارات في دول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية [٦] [٢].

الا ان تلك العقوبات لم تؤثر على معدلات إلانفاق العسكري التي بقت عالية جدا مقارنة بدول العالم الأخرى التي لم يتجاوز إنفاقها نسبة (٣ %) من الناتج المحلي الإجمالي ،فمستوى إلانفاق العسكري بلغ (٨١) مليار دولار عام ٢٠١٥ ، أي نسبة (٤،٢%) من الناتج المحلي الإجمالي وفي عام ٢٠١٦ تم تخصيص (٧٦) مليار دولار ، ويخطط مجلس الدوما الروسي أن يخصص (٧٩) مليار دولار للدفاع عام

---

[٢] USA. Energy Information Administration (eia) , Russia International energy data and analysis , July 2015 p2. www.eia.org.

[٥] Ukraine bans 243 Russian companies from working on its territory, July 29, 2016, http://rbth.com/news/2016/07/29/ukraine-bans-243-russian-companies-from-working-on-its-territory_616253

• [٢] اهم تلك الشركات هي (JSC / OAO NPO Bazalt / OAO Almaz – Antey Kalashnikov / JSC MIC NPO Mashinostroeniya / Concern Sozvezdie Radio –Electronic / KBP instrument Design Bureau / Concern United Shipbuilding / JSC NIIP / Technologies) للمزيد ينظر:

Susanne Oxenstierna, The Western sanctions and Russia's politicized economic system,March 2015 www.academia.edu/26134641/The_Western_sanctions_and_Russias_politicized_economic_system,

٢٠١٧ ، وهي بذلك تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغ إنفاقها (٣،٥ %) من الناتج المحلي الإجمالي لها [٢٧].

ثانياً / الآثار المترتبة على الاقتصاد السياسي الروسي

العقوبات الاقتصادية ستعيد مشهد انعزال روسيا الاتحادية عن النظام الاقتصادي العالمي وبالتالي ستعزز دعوات بوتين في عدم تبعية الاقتصاد الروسي للاقتصاد العالمي ومن ثم رفض كل التوجهات نحو الليبرالية واقتصاد السوق والتشكيك بقدرتهما على النهوض باقتصاد روسيا الاتحادية ، لذا تصاعدت دعوات المستشاريين الاقتصاديين لفرض سيطرة اكبر من قبل الدولة على الاقتصاد الروسي من خلال ثلاث اذرع (البنك المركزي الروسي ، وزارة المالية ، وزارة التنمية الاقتصادية) [٢٨].

وعدم تفضيل الشركات العالمية الأجنبية واستثماراتها للعمل في القطاعات المهمة خاصة الطاقة* ، فشركات النفط الروسية الكبرى مملوكة للدولة مع وجود شركات يقدر عددها (١٤٠) شركة صغيرة الا انها لا تقوم سوى باقل من (١٠%) من الانتاج النفطي الروسي [٢٩].

وايضا بوتين توجه نحو زيادة الإنفاق على الدفاع وإحياء خطط لتطوير شرق روسيا الاتحادية الأقصى وحصر الصلاحيات لدى رئيس الدولة وتحييد اي دور للشركات

---

[٢٧] The Moscow Time, Russian Defense Budget to hit record 81$Billion in 2015 , www. The Moscow Time.com

[٢٨] Richard Connolly, the effect of Ukraine crisis on the Russian Economic ,European Leader Network, July2014 , www.ELN.ORG .

* تعد سياسة بوتين اكبر خطر على الاستثمار في روسيا ولنا مثال على ذلك شركة يوكوس واحدة من أكبر وأنجح شركات النفط الروسية في عام ٢٠٠٣ حكم الرئيس التنفيذي للشركة(ميخائيل خودوركوفسكي)،بالسجن لمدة ثماني سنوات اضطرت شركة يوكوس إلى الإفلاس وبيعت بابخس الإثمان لحلفاء بوتين ، وكذلك تحاول روسيا وضع الكثير من الحواجز الأخرى على الشركات الدولية مثل كارفور وشركة دي بيرز وبشكل أجبرتهم على الانسحاب من عملياتها في روسيا فالحكومة الروسية لديها سجل للضغط على شركات الطاقة الأجنبية كجزء من جهودها لتعزيز السيطرة على قطاع الطاقة .للمزيد ينظر :

- Ben McClure, Investing In Russia : A Risky Game? January 30, 2011 ,www.investopedia.com/articles/basics/11/investing-in-russia.asp

[٢٩] James Henderson, Key Determinants for the Future of Russian Oil Production and Exports, April 2015, Oxford Institute for Energy Studies ,p6.

وسحب السلطة والنفوذ منها وقرب اصدقاءه ليتولوا زمام الدولة الروسية من الذين يؤمنون بان مصلحة روسيا الاتحادية تكمن في اعتماد سياسات مناوئة للغرب .

وكذلك دفعت العقوبات باتجاه انفراط الشراكة الاقتصادية والامنية الروسية مع الغرب مقابل تكثيف التعامل مع دول اسيا (الصين واليابان وكوريا الشكالية والهند) .

وهناك محاذير من ان زيادة تشديد العقوبات ستدفع بوتين الى اشاعة المزيد من عدم الاستقرار في اوكرانيا ومناطق اخرى كجزء من ستراتيجية اضعاف الناتو سياسيا وتوسيع نفوذ روسيا الاتحادية في المنطقة واتخاذ سلوك اكثر عدائية وهذا ما لاحظناه بخصوص جورجيا (٢٠٠٨)، والتدخل في اوكرانيا ٢٠١٤ والموقف من النووي الايراني وكذلك التدخل في سوريا والموقف من تركيا على اثر اسقاط طائرة روسية عام ٢٠١٦.

واخيرا فان العقوبات ستكون ورقة رابحة بيد بوتين يوظفها لتأييد سياساته المتشددة الداخلية والخارجية .

المبحث الخامس /المشاهد المستقبلية

سنحاول بناء ثلاث مشاهد ممكنة الحدوث في المستقبل القريب وكالاتي :

اولاً: مشهد مرتفع التكاليف على روسيا الاتحادية والغرب

يقوم هذا المشهد على الفرض القائل " العقوبات الاقتصادية وتهاوي أسعار النفط سيزيد من تدهور الاقتصاد الروسي وينذر بانهيار روسيا الاتحادية" وهذا فيه استفزاز لروسيا الاتحادية وهو ما لا تريده الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا لأنه يجعلها في مواجهة مباشرة مع روسيا الاتحادية النووية ، فامريكا تعول آلية التآكل الداخلي لمكامن القوة الروسية وهذا بالضد من طموحات بوتين في أعادة أمجاد الإمبراطورية الروسية وتشكيل الفضاء الاوراسي الكبير، وهنا بوتين لن يقف ساكناً أمام تدهور دولته ببطء وسيبادر بدلا من تغيير موقفه والجلوس إلى طاولة المفاوضات (كما تريد منه أمريكا وأوربا) إلى زيادة التصعيد عسكريا ليس في شرق أوكرانيا فحسب بل ربما في باقي

---

[٣] بشير حميد فاضل ، مكافحة الارهاب في الاستراتيجية الروسية ، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع ،ط١،بغداد ،٢٠١٦ ،ص٢١٤ وكذلك جلال خشيب ، افاق الانتقال الديمقراطي في روسيا دراسة نقدية في البنى والتحديات ، المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات ،بيروت ، ط١ ،تشرين الاول ٢٠١٥،ص٥٨

الدول المجاورة وهي تدرك تماما عدم مغامرة الناتو في مواجهة غير محسوبة النتائج مع روسيا الاتحادية من اجل دول صغيرة .

ومن العوامل الداعمة لهذا المشهد :

أ وجود نظام استبدادي سلطوي في روسيا الاتحادية يسيطر على مجريات الامور ولديه طموحات كبيرة باستعادة امجاد الامبراطورية الروسية .

ب ميل كفة ميزان القوة في المنطقة لروسيا الاتحادية النووية .

ت وجود أغلبية روسية موالية لروسيا الاتحادية يعول عليها بوتين في أوكرانيا وغيرها من الدول الأخرى المجاورة لروسيا الاتحادية .

ث وجود حالة رفض روسي للوجود الأمريكي والناتو في الفضاءات التي تعدها روسيا الاتحادية مجالات حيوية لها .

ج عزلة روسيا الاتحادية عن الاقتصاد العالمي وانسحابها من مجموعة(G7)، واستبدال تجارتها مع الغرب بدول اسيا .

ح التدهور في مؤشرات الاقتصاد الروسي ودخوله في مرحلة الركود .

خ التصعيد الروسي والتدخل العسكري في سوريا وكذلك مواقفها المتشددة مع تركيا على اثر اسقاط طائرة روسية ٢٠١٦ كل ذلك جزء من ردة فعله .

د التعنت الروسي وعدم ابداء اي مرونة في مواقفها بشأن اوكرانيا وشبه جزيرة القرم ونستدل على ذلك قول وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، " ان موسكو لن تتزحزح على أي من القضايا التي وضعها في خلاف مع واشنطن، وانها لن تفاوض على وضع شبه جزيرة القرم، التي ضمتها في عام ٢٠١٤ وليس لدينا شيء للعودة ، القرم هي ارض روسية" [١] .

ثانياً : مشهد منخفض التكاليف

يقوم هذا المشهد على فرضية مفادها " روسيا الاتحادية أكثر قدرة من إيران في تحمل تكاليف العقوبات الاقتصادية الغربية و تهاوي أسعار النفط واحتواء تأثيرهما وبالشكل

---

[١] The New York Times,*Russia Will 'Reset' Relations With West on Its Own Terms, Official Says,* http://www.nytimes.com/2016/01/27/world/europe/russia-will-reset-relations-with-west-on-its-own-terms-official-says.html?_r=2

الذي يجعل بوتين لديه الوقت الكافي في عدم تنازله للغرب بخصوص الشأن الأوكراني وجزيرة القرم " .

وهناك عوامل عدة تدعم هذا الفرض هي :

أ شعبية بوتين القوية والالتفاف حوله باعتباره (منقذ) روسيا الاتحادية فطموحاته باستعادة مكانة روسيا الاتحادية العالمية أضافت تأييد شعبي له في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية وتحمل الجميع للكلف الاقتصادية الباهضة .

ب تعدد الدوائر التي تتحرك بها روسيا الاتحادية تجاه دول أسيا خاصة الصين ودول البريكس والهند واليابان والشرق الأوسط وبالشكل الذي يجعل العقوبات الاقتصادية ذات تأثير محدود على الاقتصاد الروسي فهناك معاهدة الصداقة الاستراتيجية الاقتصادية والعسكرية مع الصين منذ عام ٢٠٠٢ وكذلك اعلان الشراكة الاستراتيجية مع الهند في تشرين الاول(٢٠٠٠) فروسيا الاتحادية طالما سعت الى تشكيل تحالفات مع القوى الاسيوية لمواجهة النفوذ الامريكي .[٢]

ت امتلاك روسيا الاتحادية لورقة الغاز للضغط على الدول الأوربية وأوكرانيا بسبب اعتمادها الكبير على الغاز الروسي•، مما ولد قناعة لدى بوتين أن مسلسل العقوبات لن يطول زمنياً لأنه مكلف اقتصاديا للدول الأوربية، وكذلك أسعار النفط لن تبقى منخفضة وفي ذلك قال وزير خارجية بولندا (رادوسلاف سيكورسكي)" ليس من مصلحة أوربا أن تؤجج المواجهة مع روسيا الاتحادية " .[٣]

---

[٣] للمزيد ينظر : د.لمى مضر الامارة ، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط١، اذار ٢٠٠٩ ،ص ٣٣٠-٣٣٣.

• اذ تتوجه صادرات الغاز الروسي إلى ألمانيا وبنسبة (١٩%) وايطاليا (١١%) وبلجيكا (٥%) وأوكرانيا (٦%) وبيلاروسيا (٩%) وتركيا (١٣%) واليابان (٦%) والى بلدان أخرى (٣١%) للمزيد ينظر : **BP , statistical Review of world Energy 2015,p20**

[٣] نقلا عن صحيفة الحياة ، عددها في ٥ نيسان ٢٠١٤ .

ث التكاليف السياسية للعقوبات تقوي سلطة دكتاتورية منفلتة في روسيا الاتحادية وهذا ما لا تريده الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية .

ج حاجة أوكرانيا إلى روسيا الاتحادية خاصة في مجال الطاقة يجعل أوكرانيا تقبل بالشروط الروسية وتقديم تنازلات لها وهذا موجود في أدراك روسيا الاتحادية في تعاملها مع أوكرانيا .

ح احتمالية منخفضة لمواجهة عسكرية مع روسيا الاتحادية وهذا ما اكد عليه الجنرال **Jens Stoltenberg** الامين العام لحلف الناتو حيث اشار الى ضرورة وجود قدرات دفاعية قوية لمنع الصراعات ولكن بنفس الوقت هناك حاجة للحوار السياسي من اجل الحد من التوترات لذا فضل الخيار السياسي للتعامل مع روسيا الاتحادية .[٤]

العوامل الكابحة للمشهد :

أ تدهور مؤشرات الاقتصاد الروسي بأكثر مما توقعته روسيا الاتحادية ودخولها مرحلة الانهيار الاقتصادي بسبب انخفاض اسعار النفط وضعف الروبل والعجز المالي وتدهور تجارة روسيا الاتحادية مع الدول الاوربية .

ب نجاح أمريكا بإقناع دول أخرى مثل اليابان والصين وسنغافورة وغيرها من الدول الأسيوية في تشديد عقوباتها الاقتصادية على روسيا الاتحادية وبالفعل اقنعت اليابان بذلك .

ت تغير نظام بوتين وصعود تيارات سياسية أصلاحية مؤيدة للغرب وأوكرانيا .

ثالثاً : المشهد المتوازن

يقوم المشهد على فكرة مفادها " العقوبات الغربية سترتب حتماً تكاليف على الاقتصاد الروسي وبما يؤدي إلى تزايد النقمة الشعبية على بوتين لينتهي المطاف بانهيار روسيا الاتحادية اقتصادياً ،وهذا المشهد كامن بادراك بوتين وسيدفعه إلى تقديم تنازلات إلى أمريكا والغرب بخصوص الملف الأوكراني لكن دون التنازل عن جزيرة القرم ،

[٤] NATO Chief: Both Military, Political Approach Needed Toward Russia, http://www.rferl.org/content/nato-stoltenberg-russia-warmongering-comments/27809975.html

فروسيا الاتحادية لا طاقة لها لتحمل تكاليف العقوبات إلى ما نهاية ، ولا تريد المواجهة العسكرية مع الناتو وهذا ما أكده بوتين بقوله (الإمكانات الاقتصادية والعسكرية المتنامية في روسيا الاتحادية تسمح لنا أن نكون أكثر حزما إلا إننا لا نسعى إلى المواجهة لكننا نعتقد انه من حقنا أن ندافع عن مصالحنا تماما كما شركائنا " .

بالمقابل أمريكا وأوربا لا تريد مواجهة روسيا الاتحادية عسكريا أيضا لتكاليفه الباهظة عالميا ولإدراكهما بان الغلبة العسكرية لروسيا الاتحادية في محيطها الإقليمي، فهما يريدان الاستمرار بخيار تشديد العقوبات والإضرار بروسيا الاتحادية لانتزاع اكبر ما يمكن انتزاعه منها وبالمقابل روسيا الاتحادية تريد كسب الوقت للدخول في موقف قوي في مفاوضاتها مع الغرب وبما يضمن فرض شروطها لتسوية النزاع في أوكرانيا وهي:

أ إقرار فدرالية موحدة في أوكرانيا .

ب ضمان حقوق الروس في أوكرانيا بما فيها جعل لغتهم الرسمية اللغة الروسية.

ت جزيرة القرم تكون خارج الفدرالية الأوكرانية لان روسيا الاتحادية لن تتنازل عنها مهما كان الثمن وأمريكا تدرك ذلك تماما.

بهذه الشروط ستعمل روسيا الاتحادية وأمريكا لمساعدة أوكرانيا وتنمية اقتصادها وشطب ديونها وتقديم المساعدات المالية لها وتزويدها بالنفط والغاز، وهذا الخيار ينطوي على حفظ ماء الوجه للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية في منع تقسيم أوكرانيا والحفاظ على سيادتها في ضوء دولة فدرالية واحدة ويحقق مصالح النخب الحاكمة في أوكرانيا التي تريد تجنب استفزاز الدب الروسي إلى مديات لا يحمد عقباها.

الخاتمة:

تعد روسيا الاتحادية من الدول ذات التأثير الكبير في مسار العلاقات الدولية فلها ثقل في ميزان القوة الاقليمية والدولية فضلاً عن تأثيرها كقوة نفطية كبرى وكذلك تحتل المرتبه الاولى في مجال الغاز ، الا ان الولايات المتحدة الامريكية تحاول ان تفرض

[٣] william H.cooper ,Russia s Economic Performance and policies and their implications for the United State ,CRS Report RL34512,May30,2008,p1.

طوق على روسيا الاتحادية من اجل احتواءها اقليمياً ودولياً لذا مهدت الى ضم دول اوروبا الشرقية الى حلف الناتو مما اعتبرته روسيا الاتحادية مهدداً لامنها القومي .

ونظراً لاهمية اوكرانيا بالنسبة الى روسيا الاتحادية حاولت الولايات المتحدة الامريكية مغازلتها بشراكة اقتصادية مع دول الاتحاد الاوروبي فضلاً عن ضمها الى حلف الناتو مما دفع بروسيا الاتحادية الى تكثيف تدخلها في الشأن الاوكراني واثارة الاضطرابات في الاجزاء الشرقية من اوكرانيا على اثر الاحداث في كييف عام ٢٠١٤ وبعد تغير النظام في اوكرانيا ومجئ حكومة ذات ولاءات غربية بادرت روسيا الاتحادية الى ضم جزيرة القرم اليها عام ٢٠١٥ مما أثار حفيظة الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية التي بادرت الى فرض عقوبات اقتصادية على روسيا الاتحادية من اجل جعل الرئيس بوتين يتخذ مواقف مرنة تجاه الغرب عموماً واوكرانيا بشكل خاص .

ونستنتج بأن العقوبات الاقتصادية الغربية سترتب كلف اقتصادية مؤلمة على روسيا الاتحادية الا ان روسيا الاتحادية هي أكثر قدرة على تحمل اعباء تلك العقوبات وستوسع من دائرة علاقاتها خاصة مع اسيا من اجل اضعاف تأثير تلك العقوبات عليها.

وايضاً القيادة الروسية تدرك جيداً ان امد العقوبات لن يطول كثيراً لان الدول الاوروبية هي أكثر تضرراً جراء تلك العقوبات مما يشكل ضغط على الولايات المتحدة الامريكية لايجاد تسوية مرضية للازمة الاوكرانية وحسب الشروط الروسية .

ملخص

تعد روسيا الاتحادية دولة فاعلة في مسار الاحداث الدولية ، تحتل تاسع أكبر اقتصاد في العالم، بعدد سكان بلغ (١٤٠) مليون نسمة، وهي منتج ومصدر رئيسي للغاز والنفط ، في عام ٢٠١٤ تدخلت روسيا الاتحادية في الشأن الاوكراني واجرت استفتاء انتهى بضم جزيرة القرم اليها عام ٢٠١٥ مما اثار الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوربي الذين كانوا يهدفون الى ادخال اوكرانيا في شراكة اقتصادية مع الاتحاد الاوربي فضلا عن ضمها الى حلف الناتو ، مما دفعهم الى فرض عقوبات اقتصادية على روسيا الاتحادية من اجل اجبار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لتعديل سلوكه تجاه اوكرانيا والغرب عموما .

ويحاول البحث البرهنة على فرضية مفادها ان تصاعد التأثيرات السلبية لفرض العقوبات الاقتصادية الامريكية و الاوربية على روسيا الاتحادية سيؤدي حتما الى تراجع مؤشرات اداء الاقتصاد الروسي في غالبية قطاعاته الهامة ، لكن ليس بالشكل الذي يجعل بوتين يقدم تنازلات للغرب بخصوص اعادة جزيرة القرم الى اوكرانيا فروسيا الاتحادية اكثر قدرة على تحمل اعباء العقوبات مما يجعل امد حل مشكلة القرم يطول.

ويهدف البحث الى معرفة العقوبات الغربية واسبابها ومضامينها فضلا عن اهم التداعيات التي ستتركها على القطاعات الاقتصادية الروسية ومن ثم رسم مشاهد مستقبلية والتي تشكل خيارات امام روسيا الاتحادية للتعامل مع الغرب عموما بخصوص الشأن الاوكراني.

Abstract

Russia is considered one of the most influential state in the current international course of events, it's the world ninth of the largest economy , the population reached 140 million, a major producer and exporter of oil and gas. In 2014 Russia intervened in the affairs of Ukraine and held a referendum over the annexation of Crimea to it in 2015, this act effects the US and EU countries who were aiming to involve Ukraine to the economic partnership with the European Union in addition engaged to NATO, this factors prompting the western states to impose economic sanctions on Russia in order to force Vladimir Putin to modify Russia's behavior towards Ukraine and the West generally.

This research attempting to demonstrate the hypothesis that escalation the negative effects of the imposition US economic sanctions and European on Russia, this act will lead to decline the performance of the Russian economy indicators in the majority of the important sectors, however the form that makes Putin offers concessions to the West regarding the Crimea to Ukraine Russia is more than capable of carrying the burden of sanctions, making the duration of solving the problem of the Crimean in long term.

The main aim of this research to find out Western sanctions, its reasons causes and its implications as well , the most important consequences that reveal on Russian economic sectors and then draw the futuristic scenes that make up the options in front of Russia to deal with the West in general about the issue of Ukraine.